مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ ـ ٢٦٨٢
المجلد ٨ العدد ١ (٧٨-٨٦) يوليو ٢٠٢٤
Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

# أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الدول الإفريقية حالة رواندا خلال الفترة(2007 – 2021)

**نجلاء حسني محمد على ١ كريمة محمد الصغير محمد٢ ياسر محمود أحمد عبد الرحمن ٣ هويدا عبد العظيم عبد الهادي ٤**

[١] قسم السياسة والإقتصاد، معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، جامعة اسوان
٢ أستاذ الاقتصاد ، جامعة القاهرة
٣ أستاذ الاقتصاد المساعد ، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري فرع جنوب الوادي بأسوان
٤ مدرس الإقتصاد، معهد التخطيط القومي

**© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية**

**الملخص:**

تعتبر التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في التطور الاقتصادي وتلعب دورًا أساسيًا في الحياة الاقتصادية، فهي محرك النمو الاقتصادي، حيث أصبحت بمثابة الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول، فهي تشكل النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر التنمية المستدامة هي الوسيلة الوحيدة للدول النامية وخاصة الدول الإفريقية للتخلص من الفقر والتبعية والتخلف، وجدير بالذكر أن رواندا كإحدى الدول الإفريقية النامية جذبت الإهتمام الدولي نتيجة لما مرت به من إبادة جماعية عام ١٩٩٤م، حيث عانت لسنوات طويلة وعنيفة من الحرب الأهلية، ولكن إستطاعت في مدة زمنية قليلة تحقيق إنجازات كثيرة في مختلف المجالات في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والإجتماعية الصعبة، حيث أصبحت نموذج رائد في مجال حوكمة التنمية في أفريقيا.وتوصل البحث لوجود علاقة طردية بين إجمالي الصادرات واجمالي الواردات كمتغيرات للتجارة الخارجية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كأحد المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة.

**.الكلمات المفتاحية:** رواندا، التجارة الخارجية، التنمية المستدامة، الصادرات، الواردات ، التنمية الاقتصادي

**مقدمة:**

تعتبر التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في التطور الاقتصادي وأحد أهم محركات النمو الاقتصادي، حيث أصبحت بمثابة الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول، فهي تشكل النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر التنمية المستدامة هي الوسيلة الوحيدة للدول النامية وخاصة الدول الإفريقية للتخلص من الفقر والتبعية والتخلف .

وفي هذا الصدد، تجذب رواندا كإحدى الدول الإفريقية النامية الاهتمام الدولي نظرًا لما مرت به من إبادة جماعية عام ١٩٩٤م، حيث عانت لسنوات طويلة وعنيفة من الحرب الأهلية. ومع ذلك، استطاعت رواندا في فترة زمنية قصيرة تحقيق إنجازات كثيرة في مختلف المجالات في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة، لتصبح نموذجًا رائدًا في مجال حوكمة التنمية في أفريقيا.

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في رواندا خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٢١. ويسعى البحث إلى تحديد مدى فاعلية تحرير التجارة الخارجية في رواندا، وفحص العلاقة بين الصادرات والواردات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

يتناول البحث أيضًا التحديات التي تواجه رواندا في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك الاعتماد الكبير على السلع المستوردة، وضيق القاعدة التصديرية، والتأثر بالصدمات الخارجية. ويسعى البحث إلى تقديم توصيات لتحسين أداء التجارة الخارجية وتعزيز التنمية المستدامة في رواندا، من خلال توجيه السياسة الصناعية لزيادة الإنتاج المحلي، وتسهيل قنوات التجارة الخارجية، وتيسير الإجراءات التجارية.

**مشكلة البحث:**

تأتي أهمية التجارة الخارجية من الدور المهم الذي تقوم به في العلاقات الاقتصادية الدولية، بالإضافة لما تقوم به من توفير مستلزمات التشغيل اللازمة لإنتاج السلع وتصريفها في الأسواق المحلية والخارجية، كما تساهم التجارة الخارجية في نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تستخدم في بناء الاقتصاد وتعزيز عملية التنمية الاقتصادية، كما أنها تساهم في تحقيق التوازن في السوق المحلي من خلال تحقيق توازن بين العرض والطلب، كما تساهم في إقامة العلاقات الودية بين الدول.

**أهداف البحث:**

**ما هو مدى تأثير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في رواندا؟**

لتبسيط إشكالي البحث تم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو تأثير الناتج المحلي الإجمالي على التجارة الخارجية لرواندا؟
- ما طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية المستدامة في رواندا؟

**منهج البحث:**

تم استخدام المنهج الوصفي بالإضافة إلى الإسلوب التحليلي باعتماد عدد من المؤشرات الكمية وتحليلها لدراسة وتحليل طبيعة التجارة الخارجية لرواندا من الفترة ٢٠٠٧ إلى ٢٠٢١.

**خطة البحث**

وفي هذه البحث سنقوم بتحليل قطاع التجارة الخارجية في رواندا خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢١ وذلك من خلال النقاط التالية:

- تحليل الناتج المحلى الإجمالي وتطوره خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٢١).
- تطور الميزان التجاري وتحليله خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٢١).

**اولا: تحليل الناتج المحلى الإجمالي وتطوره خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٠٧).**

يشير الناتج المحلي الإجمالي إلى جميع السلع والخدمات المنتجة محليًا سواء كان المنتج رواندي أو أجنبي، فهو يتضمن الصادرات باعتبارها منتجات محلية ويستبعد الواردات باعتبارها منتجات خارج الوطن، ولذلك يُعد الناتج المحلي الإجمالي أهم مقياس عام للأداء الاقتصادي، وهو يمثل مؤشر جيد لتقدير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي كما يستخدم لقياس مستوى معيشة الأفراد في الاقتصاد[١]، والجدول التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في رواندا خلال الفترة من (٢٠٢١-٢٠٠٧):

**جدول رقم (١): الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السنوي في رواندا خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٢١)**

| البيان / السنة | الناتج المحلي الإجمالي GDP (million $US) | معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي %GDP |
|---|---|---|
| ٢٠٠٧ | 4746 | ٧,٦٣ |
| ٢٠٠٨ | 5275 | ١١,١٦ |
| ٢٠٠٩ | 5605 | ٦,٢٥ |
| ٢٠١٠ | 6016 | ٧,٣٣ |
| ٢٠١١ | 6495 | ٧,٩٦ |
| ٢٠١٢ | 7056 | ٨,٦٤ |
| ٢٠١٣ | 7389 | ٤,٧٢ |
| ٢٠١٤ | 7845 | ٦,١٧ |
| ٢٠١٥ | 8539 | ٨,٨٦ |
| ٢٠١٦ | 9049 | ٥,٩٧ |
| ٢٠١٧ | 9409 | ٣,٩٨ |
| ٢٠١٨ | 10216 | ٨,٥٨ |
| ٢٠١٩ | 11183 | ٩,٤٦ |
| ٢٠٢٠ | 10807 | -٣,٣٦ |
| 2021 | 11984 | ١٠,٨٨ |

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

من خلال معطيات الجدول رقم (١) نلاحظ أن هناك تذبذب واضح في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لدولة رواندا خلال الفترة (٢٠٠٧-2021) حيث يتراوح من(-٣,٣٦%) كأدنى مستوى له وذلك سنة ٢٠٢٠م وسجل معدل (١١,١٦%) كأعلى مستوى له سنة 2008م خلال الفترة محل الدراسة، ويتضح أن رواندا حققت معدلات نمو تعتبر من أعلى معدلات النمو السنوية في أفريقيا والعالم[٢]، حيث يتضح أن إجمالي الناتج

المحلي ارتفع من ٤,٧٤٦ مليون دولار في ٢٠٠٧ م إلى ١١,٩٨٤مليون دولار في ٢٠٢١ م، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة نحو(٧%) وهو من المعدلات المرتفعة مما يعني أن اقتصاد رواندا قد شهد تطورات ملموسة، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة روندا كان في حالة ارتفاع عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨ نتيجة تراكم عوامل الإنتاج والمساعدات الإنمائية الرسمية، وبعد عام ٢٠٠٨ انخفض نتيجة الازمة الاقتصادية العالمية التي نشأت في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ عام ٢٠١٠ بدأ في الارتفاع مرة أخرى نتيجة للاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومة وكذلك الإصلاحات المالية التي اعتمدتها، مما أدى لتحريك عجلة النمو الاقتصادي برواندا وكان له أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي لها.

وكذلك معامل الاستثمار كان له أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة للسياسة الضريبية التي اتبعتها رواندا أثرت بشكل كبير على الإيرادات التي قد جمعتها من التجارة الدولية، حيث أن هذه الإيرادات يتم توجيهها إلى المشاريع الأكثر إنتاجية والتي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في رواندا[٣]، وفي عام ٢٠١٣ يتضح أن اقتصاد رواندا تعرض لبعض التقلبات الاقتصادية بسبب اعتمادها على المساعدات الخارجية والتي كانت تشكل أكثر من ٥٠% من الإيرادات الحكومية الرواندية ووجود أي تذبذب في هذه المساعدات الخارجية من شأنه تهديد الاقتصاد الرواندي، ففي هذا العام تم وقف المساعدات الخارجية مما أدى لانخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ووصل إلى ٤,٧ %، وخاصة انخفاض أسعار مواد الصادرات التقليدية في هذا العام مما يؤكد اعتماد رواندا على التدفقات الخارجية[٤].

وفي عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ يتضح أن رواندا نفذت استثمارات عامة كبيرة في البنية التحتية مما ساهم في ارتفاع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي[٥]، ولكن عام ٢٠١٦ و٢٠١٧ تباطأ النمو في جميع القطاعات حيث انخفض نمو الإنتاج الزراعي بسبب الظروف الجوية الغير مواتية وكذلك انخفض النمو في الأنشطة الصناعية بسبب أنشطة البناء الضعيفة وقطاع الخدمات أيضا ولكن ظل قطاع الخدمات اكبر مساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي[٦]، وفي عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ كان النمو الاقتصادي السريع مدفوعًا بالإنشاءات والخدمات والصناعات التحويلية والاستثمارات العامة بالإضافة لدور التمويل الخارجي من خلال المنح والاقتراض في تمويل الاستثمارات.

وفي ٢٠٢٠ انخفض معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة حيث كانت رواندا في منتصف طفرة اقتصادية قبل جائحة كوفيد-١٩ ولكن هذا الوباء العالمي عطل التدفقات الدولية للسلع والخدمات وانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن السياحة والخدمات تأثرت بشكل خطير وكذلك الأنشطة الصناعية في البلاد وكان هذا أول ركود للاقتصاد الرواندي منذ عام ١٩٩٤م، وقد تأثر التعافي لرواندا من الوباء بالتأخير في الحصول على اللقاحات وعودة ظهور العدوى بفعل المزيد من المتغيرات المعدية، ولكن في ٢٠٢١ انتعش الناتج المحلي الإجمالي

بقوة على قدم المساواة مع النمو ما قبل الوباء مدعومًا بالتطعيم السريع ورفع القيود وانتعاش الطلب الخارجي على الصادرات الرواندية والسياسات التيسيرية التي استخدمتها الحكومة سواء مالية أو نقدية[٧].

**الجدول (٢) القطاعات الاقتصادية الرئيسية في رواندا (٢٠٢١-٢٠٠٧) (% من الناتج المحلي الإجمالي)**

| السنة | القطاع الزراعي | قطاع الخدمات | القطاع الصناعي | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٧ | 26.08 | 48.20 | 16.71 | 90.99 |
| ٢٠٠٨ | 24.79 | 49.31 | 16.25 | 90.35 |
| ٢٠٠٩ | 25.37 | 49.51 | 15.67 | 90.55 |
| ٢٠١٠ | 24.33 | 49.88 | 16.31 | 90.52 |
| ٢٠١١ | 23.85 | 47.90 | 18.15 | 89.9 |
| ٢٠١٢ | 24.78 | 48.85 | 18.21 | 91.84 |
| ٢٠١٣ | 24.93 | 49.80 | 17.61 | 92.34 |
| ٢٠١٤ | 24.70 | 49.22 | 17.54 | 91.46 |
| ٢٠١٥ | 23.99 | 49.74 | 17.43 | 91.16 |
| ٢٠١٦ | 25.16 | 49.29 | 16.82 | 91.27 |
| ٢٠١٧ | 26.35 | 47.88 | 17.28 | 91.51 |
| ٢٠١٨ | 24.61 | 49.70 | 17.35 | 91.66 |
| ٢٠١٩ | 23.55 | 49.12 | 18.86 | 91.53 |
| ٢٠٢٠ | 26.63 | 46.61 | 18.64 | 91.88 |
| 2021 | 24.06 | 47.76 | 20.34 | 92.16 |
| **متوسط النسبة خلال الفترة** | **٢٤,٨٨** | **٤٨,٨٥** | **١٧,٥٤** | **91.27** |

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي بالإضافة إلى حسابات الباحثة.

ينقسم اقتصاد رواندا إلى ثلاثة قطاعات رئيسية وهي قطاع الزراعة وقطاع الخدمات وقطاع الصناعة ويتضح من الجدول (٢) انه خلال الفترة محل الدراسة ساهم قطاع الزراعة وقطاع الخدمات وقطاع الصناعة على التوالي بمتوسط نسبة ٢٤,٨٨ %، ٤٨,٨٥ %، ١٧,٥٤% من إجمالي الناتج المحلي، فيتضح أن قطاع الخدمات اكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من إن اقتصاد رواندا يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة وأكثر سكان رواندا يعملون بالزراعة وذلك لتحقيق الأمن الغذائي لسكانها أولا، ثم محاولة لتصدير الفائض ليصبح مورد من الموارد التي تدعم ميزانية الدولة ثانيا، حيث يشكل حوالي نسبة ٧٩% يعملون بشكل رئيسي في زراعة الكفاف وهي نوع من أنواع الزراعة التي تُستخدم فيها جميع المحاصيل والماشية للحفاظ على المُزارع وأسرته ، فالقطاع الزراعي هو العمود الفقري لاقتصاد رواندا ويعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي بها[٨].

ويتضح أن رواندا مرت بظروف مناخية قاسية عام ٢٠٠٣ أثرت على الزراعة بشكل كبير ولكن سرعان ما بدأ يتعافى القطاع الزراعي ويزداد الإنتاج الزراعي حيث قامت الحكومة الرواندية بتعزيز هذا القطاع ووضعت خطة

استراتيجية لتطوير الزراعة وإنعاشها وتوسيع المناطق المزروعة واستخدام تقنيات حديثة في الزراعة واستغلال الأسمدة الزراعية استغلال جيد، بالرغم من هذا انخفض نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي سنة ٢٠٠٨ من الناتج المحلي الإجمالي ويرجع سبب هذا الانخفاض لحدوث نمو في قطاعات أخري لضمان اقتصاد قوي[٩].

ونلاحظ أن الصناعة تساهم بنسبة ضعيفة من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى ضعف الإمكانيات المتاحة على مستوى الدولة، مما يجعل الدولة تستورد كل ما تحتاجه من مواد لازمة للإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات، بالإضافة إلى نقص الأيدي العاملة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة، حيث أكثر العمالة تعمل بالزراعة[١٠].

**ثانيا: تطور الميزان التجاري وتحليله خلال الفترة من (٢٠٠٧ -٢٠٢١)**

تأتي أهمية الميزان التجاري كبيرة بالنسبة للدول النامية أما في الدول الصناعية والدول العاملة في ميدان الاستثمارات الدولية فتزداد أهمية الخدمات والاستثمارات لدرجة تؤدي إلى نقص في الأهمية النسبية للصادرات والواردات السلعية لأن هذه الدول تنتج غذائها بنفسها ولا تعتمد على أحد، حيث أنه بزيادة درجة التراجع الاقتصادي تزداد أهمية بنود الميزان التجاري، بينما تزداد أهمية ميزان المدفوعات كلما تقدمت الدولة اقتصاديا.

**الجدول (3) الميزان التجاري لدولة رواندا للفترة (٢٠٢١-٢٠٠٧)**

| السنة | إجمالي الصادرات Million US$ | الصادرات (%GDP) | معدل نمو الصادرات % | إجمالي الواردات Million US$ | الواردات (%GDP) | معدل نمو الواردات% | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٧ | 666 | 13.68 | 43.95 | 1089 | 22.32 | 12.44 | -423 |
| ٢٠٠٨ | 590 | 11.28 | -11.42 | 1060 | 26.35 | -2.65 | -470 |
| ٢٠٠٩ | 572 | 10.37 | -3.12 | 1242 | 26.45 | 17.21 | -670 |
| ٢٠١٠ | 619 | 10.75 | 8.25 | 1270 | 26.55 | 2.29 | -651 |
| ٢٠١١ | 766 | 12.67 | 23.69 | 1496 | 27.07 | 17.75 | -730 |
| ٢٠١٢ | 835 | 12.00 | 9.01 | 1777 | 28.56 | 18.76 | -942 |
| ٢٠١٣ | 992 | 13.50 | 18.88 | 1938 | 29.22 | 9.09 | -946 |
| ٢٠١٤ | 1064 | 13.88 | 7.24 | 2220 | 30.05 | 14.57 | -1156 |
| ٢٠١٥ | 1131 | 13.24 | 6.25 | 2732 | 31.99 | 23.02 | -1601 |
| ٢٠١٦ | 1277 | 15.43 | 12.93 | 2940 | 34.08 | 7.63 | -1663 |
| ٢٠١٧ | 1830 | 20.53 | 43.31 | 3109 | 33.15 | 5.77 | -1279 |
| ٢٠١٨ | 2018 | 21.10 | 10.31 | 3361 | 34.66 | 8.10 | -1343 |
| ٢٠١٩ | 2420 | 21.82 | 19.88 | 3968 | 36.13 | 18.05 | -1548 |
| ٢٠٢٠ | 2198 | 19.31 | -9.18 | 3832 | 35.83 | -3.43 | -1634 |
| ٢٠٢١ | 2260 | 19.06 | 2.85 | 3970 | 34.79 | 3.60 | -1710 |

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

على الرغم من زيادة الصادرات الرواندية، إلا أن الحكومة الرواندية تواجه عجزًا مزمنًا وكبيرًا في الميزان التجاري لها، حيث يفسر الميزان التجاري السلبي التاريخي لرواندا بسبب الاعتماد الكبير للقطاع الرئيسي في البلاد على السلع المستوردة مقارنة بالصادرات المحدودة، وهذا الاختلال التجاري الكبير أدى إلى زيادة اعتماد رواندا على مصادر التمويل الخارجية مثل المساعدات، ولكونها دولة غير ساحلية، بالإضافة إلى ضيق القاعدة التصديرية لرواندا، أصبح الاقتصاد عرضه بشكل شديد للصدمات الخارجية.

من الجدول **(3)** يتضح أن إجمالي الصادرات عام ٢٠٠٧ يبلغ ٦٦٦ مليون دولار في حين إن إجمالي الواردات لنفس عام بلغ ١٠٨٩ مليار دولار، ولكن في عام ٢٠٢١ وصلت إجمالي الصادرات إلى 2260 مليار دولار، بينما وصلت إجمالي الواردات لنفس العام إلى ٣٩٧٠ مليار دولار. ونستنتج إن الواردات تزيد بوتيرة أسرع من الصادرات خلال الفترة قيد الاستعراض، مما يعكس جزئيًا زيادة تكاليف استيراد الغذاء والوقود والطاقة والتي هي ممولة جزئيًا من التدفقات الكبيرة من المانحين والتي تعتبر من أهم واردات رواندا، وبزيادة الاعتماد على الصادرات السلعية أدى ذلك لانخفاض الصادرات على مر السنين بسبب تقلبات الأسعار الدولية[١١].

وفي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ انخفضت عائدات الصادرات في رواندا بسبب تأثير الانكماش العالمي في القطاعات الرئيسية، ولكن في ٢٠١٠ انتعشت الصادرات مرة أخرى وزادت الواردات أيضا، وكان نمو الصادرات بقيادة قطاعات السياحة والشاي والبن والتعدين فضلا عن النمو القوي في قطاع إعادة التصدير، وفي ٢٠١١ انخفضت حجم الصادرات بسبب انخفاض الطلب العالمي عليها ولكن زيادة قيمة الصادرات ترجع لزيادة الأسعار الدولية للبن والشاي والمنتجات المعدنية، ويتضح أن الواردات نمت بشكل أسرع لذلك أصبحت النسبة بين الصادرات والواردات دون تغيير، وفي ٢٠١٢ انخفضت أسعار الصادرات التقليدية الرواندي والشاي والقهوة والمعادن مما أدى لانخفاض قيمة الصادرات، وفي عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ يتضح أن رواندا نفذت استثمارات عامة كبيرة في البنية التحتية الاستراتيجية، حيث كانت هذه الاستثمارات تحتوي على نسبة كبيرة من الواردات مما تسبب في زيادة العجز التجاري مع استمرار انخفاض الأسعار الخاصة بالصادرات[١٢].

وفي ٢٠١٦ تحركت الحكومة بسرعة لمعالجة الاختلالات المتزايدة من خلال برنامج تعديل السياسات المستخدمة، وكان مدعومًا من صندوق النقد الدولي للتسهيل الائتماني، حيث يركز هذا البرنامج على كتم الطلب على الواردات من خلال زيادة مرونة سعر الصرف والقيود المالية بالإضافة لدعم الإصلاحات لتعزيز موقف رواندا الخارجي، ويتضح أن هذا العام تميز بتدفقات مالية كبيرة لرواندا مما ساهم في تغطية التجارة الآخذة في التوسع وأصبح نمو الصادرات يفوق نمو الواردات في هذا العام وكان نمو الصادرات مدعومًا بالنمو في الصادرات الغير تقليدية وأيضا قطاع إعادة التصدير وخاصة المنتجات النفطية والآلات التي تم تصديرها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي في حين انخفضت صادرات رواندا المعدنية بسبب ضعف الطلب العالمي عليها، ولكن

انخفاض تصدير السلع التقليدية يرجع إلى تقلب الأسعار الدولية لها[١٣]، وفي ٢٠١٧ تحسن الوضع بالنسبة لحجم وقيمة الصادرات مع ارتفاع أسعار الصادرات التقليدية والغير التقليدية في حين ظلت قيمة الواردات منخفضة[١٤].

ويتضح أن معدل الزيادة في العجز التجاري بدا في الانخفاض عام ٢٠١٦-٢٠١٧ حيث إن الحكومة الرواندية اعتمدت على المصادر الأجنبية لتمويل العجز[١٥]، وفي عام ٢٠١٩ زادت الواردات عن الصادرات بسبب زيادة نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية، وفي عام ٢٠٢٠ أثرت القيود الوبائية سلبًا على إجمالي التجارة الرواندية مما أدى لاتساع إجمالي العجز التجاري لها، وفي ٢٠٢١ كان هناك زيادة كبيرة في الصادرات الخاصة برواندا من الأدوية والأجهزة الطبية والمنتجات الغذائية الجاهزة وكذلك بدأت صادرات الخدمات في التوسع مرة أخري مع استئناف رواندا لاستضافة الاجتماعات الدولية[١٦].

**نتائج البحث**

١. توصل البحث إلى وجود عجز مزمن في الميزان التجاري لدولة رواندا وذلك لان الواردات تزيد بوتيرة أسرع من الصادرات.
٢. ضيق القاعدة التصديرية لرواندا يرجع لكونها دولة غير ساحلية.
٣. وجود علاقة طردية بين إجمالي الصادرات واجمالي الواردات والناتج المحلي الإجمالي لدولة رواندا.

**التوصيات البحث**

١) توجيه السياسة الصناعية إلى زيادة الإنتاج المحلي وخاصة زيادة المنتجات الخاصة بالتصدير.
٢) العمل على استكمال الإصلاحات وتسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية.
٣) تيسير الإجراءات التجارية لمنح فرص أفضل للعاملين في ميدان عمليات التصدير والاستيراد.

**المراجع:**

**أولا: المراجع العربية**

١.بن عيسى ريم، "التجربة الرواندية في تحقيق التنمية الاقتصادية من حرب أهلية إلى نهضة اقتصادية "، جامعة الوادي الجزائر، المجلد السابع، ع٣، (٢٠٢١).
٢. عامر أبو شريعة وآخرون، " تجربة رواندا في التنمية الاقتصادية ومدى الإستفادة منها فلسطينياً"، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، ع٤، جامعة الإسراء، (٢٠٢٠).

**ثانيا: المراجع الأجنبية**

1. ERIC SIMBI, “trade deficit, foreign direct investment and economic growth – evidences from Rwanda (2000Q1-2015Q4)”, international journal of scientific research and engineering development, vol2, NO.3, (2019).

2. Reddaf ahmed.” Politique et droit de l’environnement en Algérie ", Thèse de doctorat, Université du Maine, France, (1991).
3. Sherillyn Raga,” Rwanda: macroeconomic and trade profile- Opportunities and challenges towards implementation of the AfCFTA”, ODI–GIZ AfCFTA policy brief series, (2023).
4. The world bank, “Rwanda Economic Update Tenth Edition-Sustaining Growth by Building on Emerging Export Opportunities”, (2017).

**Abstract:**

Foreign trade is considered one of the basic pillars of economic development and plays an essential role in economic life. It is the engine of economic growth, as it has become the main artery that connects countries, it constitutes the largest share of the gross domestic product. Sustainable development is considered the only means for developing countries, especially the African countries to get rid of poverty, dependency and backwardness. It is worth noting that Rwanda, as one of the developing countries, attracted international attention as a result of the genocide it went through 1994, as it suffered for long and violent years of civil war but in a short period of time it was able to achieve many achievements in various fields in under difficult political, economic and social conditions, it has become a pioneering model in the field of development governance in Africa. The research found that there is a direct relationship between total exports and total imports as variables of Foreign trade and per capita GDP as one of the economic indicators of sustainable development.

**Keywords**: Economic development, Rwanda, foreign trade, sustainable development, exports, imports